



دور حوكمة الشركات في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي

إعداد

الاسم/ منال صالح البلوي

الرقم الجامعي/ ٢٤٢٠٠٠٩٢٤

إشراف

.....

العام الدراسي

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م

المقدمة:

نشأ مفهوم الحوكمة كضرورة واقعية من أجل السيطرة والتحكم في الظواهر السلبية التي كانت تواجه الشركات والمنظمات التجارية المحلية والدولية، مثل ظواهر التلاعب والاستغلال والرشوة والمحسوبية والسلوك النفعي إدارياً ومالياً واستخدام عدد من الشركات لتقارير مالية احتيالية (حماد، ٢٠٢٣م). وقد ترتب على تطبيق قواعد وإجراءات حوكمة الشركات عدة نتائج هامة، من أهمها السيطرة على أسباب المنازعات التجارية وانحصر وانخفاض معدلات التقاضي نظراً للقضاء على عدد من الظواهر السلبية التي كانت تواجه مسار العمل التجاري، من خلال تطبيق قواعده وإجراءات حوكمة الشركات (الجمال، ٢٠١٩م). والتي من أهمها مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات المتعلقة بالمسائلة ومحاسبة القائمين على الإدارة، ومبادئ الشفافية والحرية في تداول المعلومات الصحيحة بشأن الكيانات التجارية، ومبادئ المشاركة وتمكين الموظفين من المساهمة في صناعة القرار في مجالات عملهم، والمساهمة في صناعة نتائج وثمار العمل التجاري، وكذلك تطبيق القواعد والإجراءات المتعلقة بمحاربة الفساد ومنع تحقيق مكاسب شخصية ضيقة على حساب مصالح الشركات ومصالح المساهمين فيها (الرحيلي، ٢٠٢١م).

ونظراً لما تتسم به المعاملات التجارية من طبيعة خاصة، فقد أولت قيادة هذه البلاد لهذا الموضوع عناية واهتماماً منذ وقت مبكر، تمثل في إصدار الأنظمة الموضوعية والإجرائية المنظمة للنشاط التجاري، والمنظمة لإجراءات الفصل في المنازعات التجارية، بما في ذلك استحداث جهات قضائية متخصصة للفصل في هذا النوع من النزاعات (الطائي، ٢٠٢١م). فتنظيم إجراءات نظر القضايا التجارية أمام جهات التقاضي في المملكة العربية السعودية له امتداد تاريخي، يتواكب مع بدايات تأسيس هذه البلاد المباركة، إلا أنه مر بعدة مراحل تعددت فيها جهات التقاضي لعدة مبررات، كما تنوعت الأنظمة الإجرائية المنظمة لإجراءات

التقاضي، حتى تم الوصول إلى افتتاح المحاكم التجارية مطلع عام ١٤٣٩هـ وما أعقب ذلك من صدور نظام المحاكم التجارية بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ ٩٣) بتاريخ ١٥/٠٨/١٤٤١هـ (الطائي، ٢٠٢١م). ويهتم هذا البحث بقياس دور حوكمة الشركات في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي، من أجل تسليط الضوء على أهمية تطبيق إجراءات وقواعد حوكمة الشركات، وبيان دور تطبيق هذه الإجراءات في الحد من الأسباب التي كان ينشأ عنها خلافات تجارية تستدعي اللجوء للقضاء من أجل حلها وإزالة أسبابها. وفي سبيل ذلك تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، من أجل وصف الظاهرة محل البحث وتحليل البيانات والمعلومات لتحديد وقياس دور حوكمة الشركات في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة هذا البحث في ندرة ومحدودية الدراسات الحديثة - على حد اطلاع الباحث - التي قامت بقياس دور الحوكمة في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي، مما نتج عنه فجوة بحثية استدعت إجراء هذه الدراسة من أجل سد هذه الفجوة البحثية، وذلك من خلال بيان وتوضيح هذا الدور الهام الذي ترتب على تطبيق إجراءات وقواعد حوكمة الشركات، حيث كانت من أهم نتائجه إزالة عدد من الأسباب التي كان يترتب عليها زيادة عدد النزاعات التجارية المنظورة أمام القضاء السعودي.

أسئلة البحث:

يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذا البحث فيما يلي:

ما هو دور حوكمة الشركات في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي؟

ويتمتع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، يمكن صياغتها فيما يلي:

١. ما هو دور تطبيق مبادئ المسائلة في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي؟

٢. ما هو دور تطبيق مبادئ الشفافية في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي؟

٣. ما هو دور تطبيق مبادئ المشاركة في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي؟

٤. ما هو دور محاربة الفساد في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في قياس دور حوكمة الشركات في الحد من النزاعات التجارية أمام

القضاء السعودي، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق عدة أهداف فرعية وهي:

١. بيان دور الحوكمة في تطبيق مبادئ المسائلة ومحاسبة القائمين على الإدارة.

٢. بيان دور الحوكمة في تطبيق مبادئ الشفافية والحرية في تداول المعلومات الصحيحة.

٣. بيان دور الحوكمة في تطبيق مبادئ المشاركة وتمكين الموظفين من المساهمة في صناعة القرار.

٤. بيان دور الحوكمة في محاربة الفساد ومنع تحقيق مكاسب شخصية ضيقة.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية القضاء على الظواهر السلبية التي تواجه الأعمال التجارية، مثل ظواهر التلاعب والاستغلال والرشوة والمحسوبية والسلوك النفعي إدارياً ومالياً واستخدام عدد من الشركات لتقارير مالية احتيالية، حيث يتم القضاء على هذه الظواهر وغيرها من خلال تطبيق إجراءات وقواعد حوكمة الشركات. ويترتب على ذلك عدد من النتائج الإيجابية الإضافية ومنها إزالة عدد من مسببات النزاع القضائي الذي تتم إثارته أمام القضاء التجاري السعودي، فمن خلال تطبيق إجراءات الحوكمة يتم الحد من النزاعات التجارية التي يمكن أن تنشأ عن الظواهر السلبية التي نقضي عليها الحوكمة.

منهج البحث:

هذا البحث يتبع المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لأنه أنسب مناهج البحث العلمي التي يتم تحقيق أهداف هذا البحث من خلالها، حيث أنه باستخدام المنهج الوصفي يتم وصف ظاهرة تطبيق إجراءات وقواعد الحوكمة وصفاً دقيقاً، ومن خلال المنهج التحليلي يتم تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها، من أجل قياس دور الحوكمة في الحد من النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي.

هيكل البحث:

يمكن تقسيم هذا البحث إلى ما يلي:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث. ويشتمل على:

- المقدمة.
- مشكلة البحث.
- أسئلة البحث.
- أهداف البحث.
- أهمية البحث.
- منهج البحث.
- هيكل البحث.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة. ويشتمل على:

أولاً: الإطار النظري.

ثانياً: الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: أثر تطبيق الحوكمة على النزاعات التجارية أمام القضاء السعودي.

الفصل الرابع: الخاتمة والنتائج والتوصيات.

أولاً: الخاتمة.

ثانياً: النتائج.

ثالثاً: التوصيات.

المراجع.

الملاحق.

المراجع:

١. د. عوض محمد الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات "دراسة حالة سعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد ٢٢، المجلد ٢، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢١م.
٢. د. جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، طبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩م.
٣. د. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات قطاع عام وخاص والمصارف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٢٣م.
٤. د. نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٢٠م.
٥. د. فتيحة يوسف المولودة عماري، أحكام الشركات التجارية، الطبعة الثانية، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٩م.
٦. د. محمد مصطفى سليمان حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الناشرين السعوديين للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢م.
٧. د. عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، دار دبور للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر ٢٠١٩م.
٨. د. محمد ابراهيم موسى حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة مصر، ٢٠٢١م.
٩. د. محمد خالد المهاني، حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، بحث مقدم ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩.

١٠. د. علاء فرحان، وإيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي

للمصارف، الطبعة الرابعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢١م.

١١. د. عبدالرزاق خلف الطائي، النظام القضائي في المملكة العربية السعودية نشأته وتطوره، مجلة

الرافدين للحقوق، المجلد (١١) العدد (٤٢)، لسنة ٢٠٢١م.

